كون هذه الفئة تشكل ركناً أصيلاً من المجتمع الكويتي

«البلدي»: طلبات ذوي الاحتياجات الخاصة من القضايا المهمة الرئيسية التي نوليها جل اهتمامنا

جانب من جلسة المجلس البلدي أمس

اكد رئيس المجلس البلدي اسامة العتيبي أمس ان «طلبات ذوي الاحتياجات الخاصة من القضايا الهامة الرئيسية التي يوليها المجلس جل اهتمامه».

وقال العتيبي في كلمة على هامش جلسة خاصة بذوي الإعاقة تحت شعار الكويت (بيئة صالحة للمعاقين) ان هذه الفئة تشكل ركنا اصيلا من المجتمع الكويت «فاصحاب ذوي الاحتياجات الخاصة تفوقوا على غيرهم من المواطنين بالذكاء والفنون والرياضة وفي شتى المجالات».

واوضح ان الجلسة لا تعد جلسة استثنائية بل هي اصيلة لاعطاء الحقوق لاصحابها من غير منه او فضل حيث «يستكمل المجلس ما بداه زملاؤنا السابقون بالتركيز على هذه القضايا الهامة وتخصيص لجنة خاصة لذوي الإعاقة ولذلك اثرنا ان نستكمل هذه المسيرة وتكون اكثر خبرة».

ورأى ان كثيرا ما يكون هناك نقاشات على هامش لجان المجلس تهتم بان يكون لكل مشروع لوائح خاصة لإعطاء حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في مشاريع الإسكان وان يكون هناك نموذج خاص للسكن الخاص حسب نوعية الإعاقة.

وذكر انه تقدم قبل شهرين باقتراح لزيادة نسبة البناء للاحتياجات الخاصة من خلال التوسعة وزيادة الارتفاعات مبينا انه يتم حاليا دراسة هذا الاقتراح من قبل اللجان المختصة وسيتم إقراره في حال موافقة الأعضاء.

من جانبها اعربت رئيسة الجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين سعاد الفارس في كلمة مماثلة عن شكرها للمجلس لمناقشة توفير الخدمات الخاصة بهم والتي من اختصاصهم و«يفتقدها المواطن في دولتنا الحبيبة الكويت لتكون بيئة صالحة لذوي الإعاقة».

وأكدت الفارس السعي لتحقيق هذه المطالب لكي ينعم ذوو الإعاقة وذووهم في دولتهم المعطاءة بسهولة التنقل في البيت والحي والمنطقة او عند اجراء معاملات او التسوق والترفيه في المجمعات والحدائق العامة.

من ناحيته قال نائب المدير العام لقطاع الخدمات التعليمية بالهيئة العامة لذوي الإعاقة انور الانصاري ان الهيئة تستند الى القانون رقم 8 لسنة 2010 في شان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتقوم بالعمل على تسهيل وإنجاز جميع الخدمات الخاصة بهم من الناحية الصحية والتعليمية والاجتماعية.

وأفاد الانصاري بان الهيئة تقوم بسد بعض الاحتياجات المالية لذوي الإعاقة موضحا انها عكفت على دراسة المعايير الهندسية الخاصة بالمباني بما يتيح للمعاق الوصول الى المبنى ودخوله واستخدامه والخروج منه دون حاجة لاي مساعدة لقضاء احتياجاته دون عناء وتعب.

وذكر انه تم الانتهاء من انجاز هذه المعايير (الكود) حيث تم تشكيل فريق من الخبراء والمهندسين من الجهات الحكومية والمؤسسات الاهلية وجمعيات النفع العام وبعد الانتهاء من هذا الكود تم إحالة هذه المعايير لعرضها على لجنة الكودات في بلدية الكويت لاعتمادها.

ولفت الانصاري الى ان الهيئة لا تالو جهدا في دعم ذوي الإعاقة في كافة المجالات ووفقا للقانون فان الهيئة ترغب بانشاء مراكز خاصة للتاهيل في المناطق السكنية بحيث تكون قريبة من محل اقامتهم بما يسهل عليهم التواجد الدائم دون تعب ومشقه.

واوضح ان الهيئة لديها مركزين للتاهيل المهني على مستوى دولة الكويت وتطلب مساعدة المجلس البلدي لتوفير اراض تساعدها على استكمال مسيرتها المنوطة بها من تاهيل ذوي الإعاقة.

وأضاف الانصاري ان الهيئة تطلب مساعدة المجلس البلدي لتخصيص اراض لجمعيات النفع العام التي تختص بكافة انواع الإعاقه ودرجاتها مما يساهم في دعمها لتقديم خدمات استشارية وخدمة ذوي الإعاقة في كافة المجالات ودعمهم للمشاركة بمشاريع تنموية.

وقال انه من ضمن التزامات الهيئة الاجتماعية تقديم خدمات ترفيهية ورياضية والسعي الى تخصيص اراضي لاقامة الاندية على مستوى المحافظات ليتمكن ذوو الاعاقة من ممارسة الانشطة المختلفة.

من ناحيته قال رئيس لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة في المجلس البلدي الدكتور حسن كمال ان القانون رقم 8 لسنة 2010 في شان حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة عرف الشخص ذي الإعاقة بانه كل من يعاني اعتلالات دائمة كلية او جزئية تؤدي الى قصور في قدراته البدنية او العقلية او الحسية قد تمنعه من تامين مستلزمات حياته للعمل او المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الاخرين.

واضاف كمال ان المادة 20 من القانون الزمت الجهات الحكومية والأهلية عند انشاء المرافق والمباني التقيد بالتصميم العام مشيرا الى ان القانون حدد الإعاقات المختلفة بالحركية البصرية والسمعية والذهنية والجسدية والتعليمية.

الخالد : نثمن النهج الاستباقي لتعزيز الوقاية قبل العلاج

محافظ الأحمدي ووكيل «الصحة» بحثا سبل إنجاز الخطة الوطنية للتصدي للأمراض المزمنة

جانب من اللقاء بين الطرفين

ثمن محافظ الأحمدي الشيخ فواز الخالد الجهود الحثيثة التي يبذلها القائمون على وزارة الصحة في مختلف قطاعاتها سواء على الصعيد المركزي او على صعيد المحافظات ، منوها الى اهمية تضافر الجهود بين الوزارة ومؤسسات الدولة المختلفة لكفالة تحقيق الاهداف المرجوة من تلك الجهود الاعتبارية ، وتحقيق المزيد من الوعي بالأولويات والمستجدات وما توفره الدولة من خدمات والاستحقاقات المجتمعية تجاه هذا الامر وما يجب ان يوليه المواطن والمقيم من اهتمام ومحافظة على ما توفره له الدولة من خدمات .

جاء ذلك خلال اجتماع المحافظ امس مع وكيل وزارة الصحة الدكتور مصطفى رضا في ديوان عام محافظة الاحمدي ، بحضور الوكيل المساعد للشؤون الفنية الدكتور عبدالرحمن المطيري ، ومدير ادارة الصحة المدرسية الدكتورة افتكار العدواني والمستشار الفني لمكتب الوكيل الدكتور بشار الحشاش ، حيث جرى التداول بشان الخطة الوطنية للوقاية والتصدي للامراض المزمنة غير المعدية والشراكة المأمولة مع الوزارة لاجل انجازها في محافظة الاحمدي لما تنطوي عليه من اهمية بالغة ، والتي سيتولى التنسيق والمتابعة بخصوصها إدارة الرعاية الصحية الاولية بالوزارة وادارة المكتب الفني بالمحافظة وفرق عمل من الجهتين ، مؤكدا تهيئة كافة السبل والوسائل لانجاح تلك الخطة الطموحة.

بدوره اكد وكيل وزارة الصحة الدكتور مصطفى رضا ان اللقاء يأتي في اطار التواصل مع المناطق الصحية لدعم المحافظات وتقديم كافة الخدمات الطبية والصحية للمواطنين والمقيمين بالمحافظة .وشدد على ان للمحافظات دور استراتيجي وجوهري كونها الحاضنة للجهات المتداخلة والمعنية بالتعاون والتنسيق مع القطاع الصحي والتربوي وغيرهما من القطاعات ذات الصلة خاصة في مكافحة الامراض المزمنة غير المعدية كامراض القلب والسكر والسرطان ، والتي تعد سببا لنحو ثلاثة ارباع الوفيات في دولة الكويت وفي دول العالم اجمع لافتا الى وجود عوامل خطورة لهذه الامراض يمكن العمل على تفاديها او التقليل من تأثيرها ومن نسبة الاصابة بها ما يؤدي الى تخفيف نسبة الوفيات الناتجة عنها .

واوضح ان هناك دور كبير للقطاع التربوي وقطاع الصحة المدرسية لتوعية الطلبة والطالبات بضرورة اتباع سبل التغذية السليمة وممارسة النشاط البدني والامتناع عن التدخين لتفادي الاصابة بتلك الامراض ، لافتا الى التعاون والتنسيق مع المحافظة لاستمرار القيام بدورها الحيوي للدفع في هذا الاتجاه ، وتضافر الجهود التزاما بالمبادرات التي تاتي في اطار العمل مع منظمة الصحة العالمية للوقاية من الأمراض والتقليل من خطورتها.

من جانبها قالت مدير ادارة الصحة المدرسية الدكتورة افتكار العدواني ان محافظة الاحمدي هي الاعلى من حيث الكثافة الطلابية بمجموع 212 مدرسة تضم نحو 130 الف طالب وطالبة ، تقدم لهم الخدمات الصحية المدرسية عبر توفير عيادة طبية في كل مدرسة حكومية وممرض او ممرضة بحسب المدرسة وتدريبهم تدريب خاص للتعامل مع الحالات التي قد يتعرض لها الطلبة والطالبات ، اضافة الى الزام المدارس الخاصة ايضا باتباع تلك الاجراءات.

أعلنت أن عدد المتقدمين في الشهر نفسه بلغ 665 مستحقاً للرعاية

«السكنية»: 98820 إجمالي الطلبات الإسكانية مع نهاية سبتمبر الماضي

جانب من المؤتمر الصحافي للمتحدث الرسمي باسم الإسكان

اعلنت المؤسسة العامة للرعاية السكنية أمس ان اجمالي عدد الطلبات الإسكانية حتى نهاية شهر سبتمبر الماضي بلغ 98820 طلبا اسكانيا.

وقال المتحدث الرسمي باسم المؤسسة إبراهيم الناشي في مؤتمر صحافي نظمته المؤسسة بعنوان «آخر المستجدات الاسكانية» ان عدد المتقدمين للحصول على الرعاية السكنية خلال شهر سبتمبر الماضي بلغ 665 متقدما.

واضاف الناشي ان عدد المشمولين باولوية الإعاقة من إجمالي الطلبات الإسكانية حتى نهاية سبتمبر الماضي بلغ 2624 طلبا مضيفا ان عدد المتقدمين للتخصيص لمشروع جنوب مدينة صباح الأحمد السكنية بلغ 4988 متقدما حتى نهاية 2015.

واوضح ان عدد المعاملات الاسكانية المنجزة بإدارة خدمة المواطن في سبتمبر الماضي بلغ 24207 معاملات لافتا إلى ان نسبة الإنجاز الفعلية في العقد الأول لمشروع مدينة المطلاع «عقد الطرق الرئيسية» بلغت 35ر19 في المئة مقارنة بنسبة تعاقدية تقدر بنحو 28ر48 في المئة.

وافاد ان نسبة الإنجاز الفعلية في العقد الثاني الخاص بالبنى التحتية لـ18519 قسيمة بلغت 17ر81 في المئة مقارنة بنسبة تعاقدية بلغت 37ر44 في المئة.

وذكر ان نسبة الانجاز الفعلية في العقد الثالث الخاص بالبنى التحتية ل 4770 قسيمة في الضاحيتين «إن 2 وإن 3» بمدينة المطلاع بلغت 2ر70 في المئة مقارنة بنسبة تعاقدية بلغت 6ر34 في المئة.

ولفت الى ان نسبة الإنجاز الفعلي في العقد الرابع الخاص بالبنى التحتية ل 4999 قسيمة في الضاحيتين «إن 1 وإن 4» بلغت 6ر62 في المئة مقارنة بنسبة تعاقدية بلغت 6ر42 في المئة.

وعن مدينة «جابر الأحمد» بين الناشي انه فيما يخص تنفيذ 520 شقة سكنية فان نسبة الإنجاز الفعلية بلغت 62ر94 في المئة في حين بلغت نسبة الإنجاز التعاقدية 55ر51 في المئة.

وحول مشروع مدينة «جنوب عبدالله المبارك» قال ان توقيع عقد البنى التحتية وتحديد القسائم ل 3260 قسيمة تم في ابريل الماضي بمدة تعاقدية للتنفيذ قدرها 24 شهرا على ان يتم استلام المشروع في ابريل 2020.

واشار الى ان نسبة الإنجاز الفعلية بلغت في نهاية سبتمبر الماضي 41ر4 في المئة في حين بلغت نسبة الانجاز التعاقدية 37ر4 في المئة.

وعن مشروع توسعة الوفرة ذكر انه تم طرح جميع عقود المباني العامة ودخلت مرحلة التنفيذ والتي تبلغ مدة تنفيذها 30 شهرا وتشمل 62 مبنى.

اما فيما يتعلق بمدينة «صباح الأحمد» افاد الناشي ان نسبة الإنجاز الفعلية في عقد استكمال المباني العامة في الضاحية «سي» من المدينة بلغت 97 في المئة في حين تقدر نسبة الانجاز الكلية التعاقدية 100ر00 في المئة وتبلغ مدة العقد الذي وقع في اغسطس 2017 سنة كاملة ويشمل 42 مبنى.

وعن مشروع «غرب عبدالله المبارك» اوضح انه تم طرح جميع عقود المباني العامة بمدة التنفيذ تصل إلى 30 شهرا تشتمل على 97 مبنى مضيفا ان نسبة الإنجاز الفعلية في الاعمال الكهربائية «محطة تحويل رئيسية» بلغت 84ر02 في المئة في حين ان نسبة الإنجاز التعاقدية بلغت 84ر27 في المئة.

وبين ان نسبة الإنجاز الفعلية في تنفيذ وصيانة 6 محطات تحويل جهد بلغت 66ر12 في المئة في «غرب عبدالله المبارك» وفي المقابل بلغت نسبة الإنجاز التعاقدية 62ر83 في المئة.

ترافع فيها المحامي فواز خالد الخطيب من مجموعة طاهر القانونية

«الجنح المستأنفة» تؤكد مبدأ عدم جواز رفع دعاوى جزائية لشيكات متعددة

قضت محكمة الجنح المستأنفة بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضي بعدم جواز نظر الدعوى الجزائية في شكوى شيكات بدون رصيد لسابقة الفصل فيها في دعوى أخرى لشيك آخر بين ذات الأشخاص.

وفي التفاصيل، اسندت النيابة العامة إلى مواطن كويتي جنحة شيك بدون رصيد لأنه أصدر بسوء نية لأمر شخص آخر شيكات بإجمالي مبلغ سبعة وتسعون الف دينار وست مائة واثنين دينار كويتي ليس لهما مقابل وفاء قائم وقابل للصرف فيه، وذلك على النحو المبين بالتحقيقات. وطالبت النيابة العامة معاقبة المتهم بالمادة 237/-1 ا من قانون الجزاء المستبدلة بالمادة الأولى بالقانون رقم 84 لسنة 2003 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء.

وحضر عن المتهم مكتب مجموعة طاهر القانونية

فواز الخطيب

المحامي فواز خالد الخطيب وترافع شفاهة كما قدم مذكرة دفاع تشتمل دفاع ودفوع مشيرا إلى عدم جواز نظر الدعوى الجزائية لسابقة الفصل في دعوى أخرى لشيكات أخرى بين ذات الأطراف.

واشار دفاع المتهم إلى ان المقرر قانونا "أن إصدار عدة شيكات بغير رصيد لصالح شخص واحد أياً كان التاريخ الذي يحمله كل شيك وأيا كانت القيمة التي صدرت بها الشيكات فهي تعتبر نشاطا إجراميا واحدا لا يتجزأ ويجب عدم معاقبة المتهم إلا بعقوبة واحدة حتى لا يتعسف الشاكي بحقه ويقدم شكاوى متعددة تعسفا ولددا في الخصومة،مؤكدا بان الثابت انه قد صدر حكم نهائي لأحد الشيكات وعليه فإن جميع الشيكات يمتنع من بعده نظرهم جزائيا وفق المادة (1/184) من قانون الإجراءات الجزائية.

كما أشار الدفاع إلى أن إعطاء وصف آخر أو تغيير التاريخ للشيكات والقيمة لا يغير من واقع انها جميعا تعتبر معاملة واحدة بين ذات الأشخاص ومن ثم يتعين القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجزائية لسابقة الفصل فيها، وقد أصدرت محكمة أول درجة الحكم المنوه عنه والمؤيد إستئنافيا مع إحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة.

«القوى العاملة»: وقف ملفات شركات العقود الحكومية المنتهية حتى تصفية عمالتها

اعلن نائب مدير عام شؤون العمالة بالهيئة العامة للقوى العاملة حسن الخضر وقف ملفات شركات العقود الحكومية المنتهية حتى تصفية عمالتها.

واوضح الخضر في بيان صحفي أمس انه وفي إطار قيام الهيئة بإجراء المراجعة الدورية لملفات العقود والمشاريع الحكومية تبين وجود عدد من العقود المنتهية في الفترة السابقة لعام 2017.

واشار الى أن عدد تلك الملفات بلغ 340 ملفا باجمالي عمالة 5431 عاملا مبينا انه يتم حاليا مراجعة العقود المنتهية للعام الجاري.وذكر انه تمت مخاطبة ادارات العمل المختصة لإيقاف الملفات الرئيسية للشركات صاحبة هذه العقود الى حين تصفية عمالتها او اتخاذ الإجراءات القانونية المتبعة بشان هذه الشركات.

الكويت سلمت مصر غطاء تابوت أثرياً

جانب من عملية تسليم غطاء التابوت الاثري للسلطات المصرية

سلمت الكويت الى مصر غطاء تابوت خشبيا اثريا كانت جمارك الشحن الجوي في مطار الكويت الدولي قد ضبطته في شهر مارس الماضي بحضور ممثل وزارة الخارجية السكرتير الثاني حمد المطيرات.

وقال مدير إدارة الآثار والمتاحف بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الدكتور سلطان الدويش لـ (كونا) انه تم أمس الاثنين تسليم غطاء التابوت الى السفارة المصرية بعد ان انتهت اللجنة المشكلة من التحقق منه.

واضاف الدويش ان للمجلس دورا كبيرا بالمحافظة على التراث الإنساني لافتا الى ان قانون الآثار الكويتي وكذلك القوانين الدولية تحرم تهريب الآثار لانها تهتم بالمحافظة على التراث الوطني فضلا عن الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية.

ومن جانبه اعرب سفير مصر لدى الكويت طارق القوني في تصريح مماثل ل(كونا) عن شكره وتقديره للسلطات الكويتية وبخاصة وزارة الخارجية والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والإدارة العامة للجمارك على تعاونهم لاسترداد غطاء التابوت الخشبي.

ولفت القوني الى حرص السفارة منذ اليوم الأول على متابعة الامر مع السلطات الكويتية في إطار الاهتمام الذي توليه بلاده لاسترداد الآثار التي يتم تهريبها للخارج مشيدا بدور ودعم الجانب الكويتي على هذا التعاون المستمر.

وقال ان هذا التعاون المستمر القائم منذ القدم يعكس عمق العلاقات والروابط المتميزة التي تجمع بين البلدين الشقيقين والذي أثمر اليوم عن تسلم غطاء التابوت.وأوضح ان السفارة المصرية تناشد جميع المقيمين في الكويت عدم الانسياق وراء مثل هذه الاعمال المخالفة للقانون والتي قد تعرضهم الى المساءلة القانونية من قبل الجهات المعنية.